

مشكلة رأس المال البشري رقم 1

قلة استخدام رأس المال البشري تُعيق النمو وتُعيق خلق فرص العمل

يمثل الشباب في الدول العربية في منطقة جنوب وشرق المتوسط¹ القدرة الرئيسية في رأس المال البشري التي تحقق الازدهار الاقتصادي، وفي الوقت نفسه يمثلون التحدي الرئيسي نظرًا لما يمثلته الشباب من ضغط على سوق العمل. وعلى الرغم من أن الحجم النسبي للشباب لا يزال مرتفعًا (16.4%) مقارنةً بحجمه النسبي في دول الاتحاد الأوروبي الـ27 (5.2%)، شهدت معظم البلدان انخفاضًا في عدد هذه الفئة السكانية (3.3% في المتوسط).

علاوةً على ذلك، لا تزال المنطقة تعاني من قيمة سلبية في معدل صافي الهجرة (الهجرة من المنطقة أعلى من الهجرة إلى المنطقة)، باستثناء إسرائيل والأردن ولبنان. وهذه القيمة السلبية لها أهميتها في التوقعات الديموغرافية وآفاق سوق العمل لكل بلد.

إن سوق العمل في الدول العربية في منطقة جنوب وشرق المتوسط يتسم بانخفاض مستويات النشاط ومعدلات التوظيف، وخصوصًا للشباب، ومحدودية مشاركة المرأة، وكبر وتوسع القطاع غير الرسمي، والمستوى المرتفع نسبيًا للهجرة بشكل عام وبين المتعلمين بشكل خاص (هجرة العقول)، وتدفق اللاجئين والعمال الأجانب (بشكل رئيسي، وعلى سبيل المثال لا الحصر، في لبنان والأردن).

لا تزال معدلات عدم النشاط في الدول العربية في منطقة جنوب وشرق المتوسط من بين أعلى المعدلات في العالم، حيث شارك أقل من 50% من السكان مشاركة نشطة في سوق العمل في عام 2019. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن معدلات عدم النشاط هذه قد ظلت ثابتة طوال العقد الماضي (في لبنان وتونس) أو زادت زيادة طفيفة (في الجزائر ومصر والأردن والمغرب وفلسطين). ومن المفارقات، أن العمل في منطقة جنوب وشرق المتوسط يتزايد في مجال الخدمات، بينما تظل الأجور والتوظيف العام الهديين الرئيسيين للباحثين عن عمل.

تتميز أسواق العمل في الدول العربية في منطقة جنوب وشرق المتوسط أيضًا بانخفاض العمالة وارتفاع معدلات البطالة والفجوات الكبيرة جدًا بين الجنسين والعمر. ويمكن القول، أنه من بين العوامل الدافعة المختلفة يوجد ضغط ديموغرافي مقترن بالنمو الاقتصادي الإقليمي لعدد "العاطلين"، حيث يُترجم إلى وضع يفوق فيه عرض العمالة بكثير الطلب عليها، وهذا يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض شديد في العمالة، وخصوصًا بين الشباب الوافدين الجدد إلى سوق العمل. العلاقة بين التحصيل العلمي والتوظيف هي علاقة عكسية إلى حد ما. وبغض النظر، فإن العثور على وظيفة هو صراع شاق للشباب في المنطقة.

يؤثر كل من عدم الموازنة العمودية وعدم الموازنة الأفقية تأثيرًا سلبيًا على عمالة الشباب في المنطقة. يعتبر عدم الموازنة في المهارات تحديًا كبيرًا أمام صانعي السياسات والممارسين والشركاء الاجتماعيين، لأنها غالبًا ترتبط بالسياقات الاجتماعية والاقتصادية الديناميكية مثل عمليات إعادة الهيكلة وأنماط التجارة المتغيرة والتحول التكنولوجي والتغير الديموغرافي والظروف الاجتماعية السلبية (مثل الطابع غير الرسمي، والبطالة طويلة الأمد، وعدم النشاط). وأيضًا قد ترتبط حالات عدم الموازنة في رأس المال البشري بتقدم المهارات، حيث يمتلك العمال مهارات لم يعد صاحب العمل في حاجة إليها بسبب التغيرات في قدرات العمال أو التقدم التقني أو ظروف السوق. ولا يبدو أن توفير المزيد من التعليم المدرسي سيساعد في حل مشكلات عدم الموازنة أو بطالة الشباب بشكل عام.

لأصحاب العمل دور ومسؤولية أيضًا في زيادة مشاركتهم في تطوير المهارات من خلال تحديد المهارات التي يحتاجون إليها وإيصالها، فضلًا عن تطوير آليات لتوظيف الموظفين وتدريبهم والاحتفاظ بهم. وينبغي زيادة فهم هذه المسؤولية المشتركة والإقرار بها والمساعدة في إضفاء الطابع المؤسسي عليها.

¹ الدول العربية في منطقة جنوب وشرق المتوسط

مشكلة رأس المال البشري رقم 2

يؤدي الإقصاء إلى زيادة الفقر ويجعل من الصعب تحقيق الأهداف الاجتماعية

يشير مفهوم "الإدماج الاجتماعي والاقتصادي" في التقرير إلى المساواة بين الأفراد في الوصول إلى الفرص الاقتصادية وفرص العمل، بغض النظر عن الجنس أو العمر أو المستوى التعليمي أو الوضع الاجتماعي الاقتصادي أو الموقع الجغرافي. ومن المسلم به عمومًا أن جعل النمو الاجتماعي والاقتصادي والازدهار أكثر شمولاً يحقق استدامة أكبر. في هذا السياق، أصبحت سياسات الإدماج الاجتماعي في السنوات الأخيرة ذات أولوية أكثر مما كانت عليه في الماضي في الأجناس الوطنية لبلدان منطقة جنوب وشرق المتوسط. يجري أيضًا إنشاء روابط وعلاقات بين الإدماج الاجتماعي وتنمية المهارات.

أدى الافتقار إلى الوصول إلى الخدمات العامة ذات الجودة وبأسعار معقولة والتمويل والتكنولوجيا إلى إعاقة الوصول إلى الفرص ومنع استفادة الجميع من النمو. مع تقدم المجتمعات، وتطور التكنولوجيا الجديدة، وزيادة سرعة الأتمتة والتغيير، يتولد خطر متزايد يتمثل في استبعاد مجموعات جديدة من الأشخاص من السوق، على سبيل المثال أولئك الذين لديهم مهارات قديمة. علاوةً على ذلك، فإن استمرار ضعف النمو، والذي تفاقم بسبب الأزمة الصحية الناجمة عن كوفيد-19، قد أدى بالتأكيد إلى تضخيم مشكلة عدم المساواة في الدخل والاستبعاد الاجتماعي.

ويمكن لعدة عوامل أخرى، فضلاً عن التوزيع غير العادل للموارد المحدودة وعدم الاستقرار السياسي، تفسير هذا الوضع غير المستقر، ومن بين هذه العوامل ما يلي:

- انخفاض مستوى ونوعية خلق فرص العمل (اللانقّة) بسبب التكامل الإقليمي المحدود، والقدرة التنافسية العالمية، والقدرة على الابتكار، والاستعداد التكنولوجي، وتنوع الصادرات.
- لا يزال الانتقال من المدرسة إلى العمل يمثل صعوبة وإشكالية في معظم البلدان، في ظل استمرار ارتفاع أعداد الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب وتزايدها في معظم البلدان نتيجة عدم كفاية الدعم.
- تحول الطابع غير الرسمي إلى سمة هيكلية استمرت في المنطقة على مر السنين، بالإضافة إلى ظروف العمل ومستويات الأجور.
- الفجوة بين الجنسين في سوق العمل التي تشكل خسارة في الإنتاجية وتؤدي إلى ارتفاع تكاليف الفرص البديلة وانخفاض العائد على الاستثمارات التعليمية.
- عدم موازنة المهارات بسبب ضعف الاتصال بين القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، مع فشل المهارات والتخصصات المقدمة في تلبية متطلبات أصحاب العمل.
- انخفاض قدرة وفعالية أنظمة التعليم والتدريب على توفير المهارات ذات الصلة لتلبية احتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية.
- التحول في الهجرة: تنتقل منطقة جنوب وشرق المتوسط من كونها منطقة طاردة للمهاجرين إلى منطقة عبور أو منطقة مضيقة للمهاجرين واللاجئين وهذا يؤدي إلى تفاقم الاستبعاد من التعليم وسوق العمل.

علاوةً على ذلك، فإن الحصول على وظيفة في المنطقة ليس ضمانًا للهروب من ظروف العمل السيئة أو من الفقر. في الواقع، غالبًا ما تكون الوظائف محفوفة بالمخاطر ولا تتوفر لها الحماية وذات أجور منخفضة وفرص تدريب محدودة.

الفئات الأكثر ضعفًا في المنطقة هي الشباب، والنساء، والشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب، والعمالة غير الرسمية، وسكان الريف، والمهاجرين، واللاجئين.

مشكلة رأس المال البشري رقم 3

عدم الاستعداد الكافي لتوقع ومعالجة الطلب على المهارات المستقبلية

تعمل التحولات المتعددة على تشكيل الاقتصادات والمجتمعات في منطقة جنوب وشرق المتوسط، ويمكن أن يكون تأثيرها قوياً مثل صدمة جائحة كوفيد-19. على الرغم من عدم وجود صورة واحدة لأنواع ومقدار التحولات الاجتماعية والاقتصادية، فإن بلدان منطقة جنوب وشرق المتوسط، مثل البلدان في بقية العالم، يتعين عليها مواجهة التغييرات التالية. من أجل اغتنام البلدان للفرص التي تتيحها هذه الاتجاهات والاستعداد لإدارة الانتقال إلى المستقبل، تعد جودة التعليم وملاءمته وكفاءته ومرونته من الأمور الأساسية.

وتشمل هذه التحولات: (1) التغيير التكنولوجي والرقمي، الذي ينطوي على تأثير هائل للرقمنة والذكاء الاصطناعي وأنماط الإنتاج وأنماط التجارة الجديدة؛ (2) العولمة التي تؤدي إلى تكامل السوق وإمكانية الاتصال؛ (3) الظواهر الديموغرافية، مثل تقلص الأجيال الشابة وموجات الهجرة الكبيرة (إلى الداخل أو الخارج)؛ (4) تغيير المناخ الذي يستدعي جعل الصناعة أكثر حفاظاً على البيئة والكفاءة في استهلاك الموارد (الاقتصادات الدائرية).

تسلط نتائج برنامج تقييم الطلاب الدوليين (PISA) للعام 2015 و2018 الضوء على المشكلات التي تعترض جودة التعليم الأساسي. تتضح جلياً أهمية التعليم المبكر في آفاق التوظيف والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بشكل عام. ومع ذلك، لا يزال عدد الأشخاص منخفضي المهارات كبيراً في المنطقة، على الرغم من كل الجهود المبذولة لإتاحة الوصول إلى المهارات. وفقاً للمؤسسة الأوروبية للتدريب (2020)، فإن ثلاثة من كل أربعة أشخاص بالغين في المغرب، وحوالي اثنين من كل ثلاثة أشخاص بالغين في الجزائر وفلسطين، وحوالي نصف البالغين في تونس والأردن قد حصلوا على تعليم ثانوي على الأكثر (تعليم إلزامي عادةً).

كان التعليم في المنطقة مقيماً بالأعراف السلوكية والاستقطاب الأيديولوجي، ويتجسد ذلك وفقاً للبنك الدولي في أربع مجموعات من عوامل الشد والجذب هي: (1) المؤهلات مقابل المهارات. (2) الانضباط مقابل الاستفسار. (3) السيطرة مقابل الاستقلالية. (4) التقاليد مقابل الحداثة. حالت عوامل الشد والجذب هذه دون تطور التعليم ودون تقديم التعلم الذي يعد الطلاب للمستقبل.

على الرغم من وجود تحسن طفيف في تقييم برنامج تقييم الطلاب الدوليين (PISA) في الأردن ولبنان منذ نتائج العام 2015 والعام 2018، إلا أن انخفاض مستوى التحصيل في القراءة والرياضيات والعلوم لا يزال مقلقاً: أكثر من 60% من الطلاب الذين في عمر 15 عاماً في الدول العربية في منطقة جنوب وشرق المتوسط قد فشلوا في الوصول إلى المستوى الثاني في تقييم برنامج تقييم الطلاب الدوليين (PISA) في الرياضيات. ومن الواضح أن هذا المستوى المنخفض من الأداء سيستمر مع هؤلاء التلاميذ طوال حياتهم، بما في ذلك في نظام التعليم والتدريب المهنيين وفي مكان العمل، حسب مسارهم المستقبلي.

تكشف أنظمة المهارات عن أوجه قصور كبيرة في الفعالية والكفاءة نظراً لعدم كفاية المرونة والاستجابة والرسوخ في البيئة المهنية. وعلى الرغم من أن أنظمة التعليم والتدريب في منطقة جنوب وشرق المتوسط قد حسنت نتائجها تحسناً كبيراً من حيث زيادة الوصول وزيادة التغطية الجغرافية، فلا يزال يتعين القيام بالمزيد من العمل استجابةً للتحولات السريعة. من الأسباب الرئيسية لعدم كفاية المهارات هو الافتقار إلى البرامج ذات الصلة الخاصة بتوقع المهارات والمواءمة، وسوء خدمات التوظيف العامة، فضلاً عن عدم كفاية التطوير وأهمية التعلم مدى الحياة، والتوجيه المهني، وتعلم الكبار، والتعلم القائم على العمل.

تتطلب المواءمة معلومات حول سوق العمل، مستمدة من المراقبة والتوقع والتنبؤ بمتطلبات المهارات وإمداداتها، وتحويل هذه المعلومات إلى سياسات وأنشطة فعالة لتقليل أوجه الخلل في سوق العمل. البيانات ذات الصلة تتولى القيام بهذا المراقبة

تعتبر الحوكمة المركزية وعدم التنوع الكافي في آليات تمويل التعليم والتدريب المهنيين من العوامل المهمة الأخرى التي تعوق جودة التعليم وملاءمته وكفاءته ومرونته وتؤدي إلى استفاد رأس المال البشري.